



النزوح والتهجير في دول الساحل الأفريقي

مارس ٢٠٢١

وحدة الدراسات الأفريقية بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة :

تضم منطقة الساحل الافريقي دول " السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا".

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي، طريق عبور دولية هامة للمهاجرين غير الشرعيين، كما أنها أصبحت ملجأً آمناً لتجمع المهاجرين غير الشرعيين . وقد قدر عدد المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا، عبر طريق الساحل ب ٥٥ ألف مهاجر سنة ٢٠٠٧ يجني منهم المهربون ١٥٠ مليون دولار.

إن التخطيط العشوائي للحدود الذي قامت به الدول الاستعمارية أدت الى انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل نتيجة ضعف الاندماج الوطني وأزمة الهوية التي أصبحت من أكبر المعضلات التي تواجه المشرع الوطني في منطقة الساحل إذ لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز عن التعامل العرقي والتعدد الثقافي ، فنجد أن الدول الاستعمارية قامت بتأسيس دول الساحل الأفريقي في حدود سياسية وإدارية مصطنعة أدت الى قطع أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي من موريتانيا إلى السودان.

فإذا نظرنا إلى ما حدث فإننا نجد النزاع المسلح في الصومال الذي أنهك هذا البلد منذ عام ١٩٩١ وما زال حتى الآن، كما أن هناك الجماعات المتمردة في السودان، والتي أدت في النهاية إلى انفصال الجنوب على دولة الأم عام ٢٠١١. بالإضافة إلى أزمة دارفور الذي انهكته. كما شهدت دولة تشاد ظروف قاسية ومأسوية تمثلت في العنف والقتال الداخلي بين عدة مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى النزاع والحرب شمالي مالي، وكذلك ما حدث في رواندا من إبادة جماعية أدت إلى إبادة ما يقارب من مليون شخص، كما شهدت الكونغو الديمقراطية حرباً أهلية أدت الى مقتل ٧٪ من سكانه، وغير ذلك من الحروب الأهلية والنزاعات والاضرابات السياسية.

ونتيجة لتلك الحروب والنزاعات الداخلية والإنتهاكات فقد تميزت السنوات الأخيرة بدول الساحل الأفريقي بحركات كبيرة للاجئين سواء كانت فردية أو جماعية، وأصبحت دول الساحل الافريقي من أهم المصدرين للاجئين، حيث تأتي أفريقيا ثاني أكبر مصدر للاجئين في العالم بنسبة ٢٦٪، وبلغ عددهم ٦، ٥ مليون، وكان السودان أكبر مصدر، بسبب الحرب الأهلية بسين الشمال والجنوب وأزمة دارفور.

و شهدت أفريقيا حركات هجرة طوعية وقسرية على حد سواء، ووصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل والتي أسهمت في المشهد الديموغرافي المعاصر وفي أرجاء كثيرة من القارة. ومن الأسباب الجذرية الهامة للهجرة الجماعية والتشريد القسري في أفريقيا، تدهور الأحوال السياسية والإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى الصراعات المسلحة وانعدام الأمن والتدهور البيئي والفقير، كما أن العولمة يسرت حركة الناس عبر مختلف المناطق الأفريقية إلى مناطق أخرى خارج القارة . في القرن الواحد والعشرين تشكل الهجرة قضية رئيسية وتطرح تحديات إقتصادية وإجتماعية لصانعي السياسات العاملين في إدارة الهجرة من أجل تحسين القارة.

وبحسب الإحصائيات فإنه بنهاية عام ٢٠١٩، كان إجمالي عدد النازحين ٦٥ مليون شخصاً على مستوى العالم ، ٤٨ % منهم نزحوا بسبب النزاعات، وتستضيف أفريقيا أكبر نسبة منهم حيث يوجد بها ١٧,٨ مليون من النازحين داخلياً، ٥,٧ مليون لاجئ وطالب لجوء، أي أن قارة أفريقيا تستضيف نحو ثلث النازحين قسراً في العالم .

إن سكان المنطقة الحدودية في (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) يوجدون الآن في بؤرة الصراع والفقير والتغير المناخي، كما أن بلدان منطقة الساحل الوسطى (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) تمثل بؤرة أزمة النزوح القسري. أكثر من ١,٥ مليون مشرد داخلي و ٣٦٥ ألف لاجئ فروا من العنف في منطقة الساحل الوسطى، بمن فيهم أكثر من ٦٠٠ ألف شخص خلال العام الحالي وحده."

وتأتى جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " مواكبةً لموسم الجفاف الذي بدأ للتو، والذي يُتوقع أن يكون واحداً من أخطر المواسم منذ عقود، ومن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى المزيد من النزوح على نطاق واسع للسكان داخل المنطقة وخارجها، بما في ذلك الدول الواقعة في جنوب إقليم الساحل مثل: بنين، وكوت ديفوار، وغانا، وتوغو، وكذلك شمالاً إلى شمال أفريقيا وأوروبا. كما أنها تأتي لتكون أشد وطأة على مناطق النازحين داخلياً. فعلى الرغم من انخفاض عدد الفحوصات والحالات التي تم الكشف عنها حتى الآن؛ إلا أن الزيادة المستمرة في معدلات الإصابة تشير إلى حالة طوارئ مُقبلة تفوق قدرة القطاعات الصحية الوطنية.

يأتي هذا التقرير الذي تصدره وحدة الدراسات الأفريقية بمؤسسة ملتقى الحوار ليناقدش أزمة التهجير والنزوح القسري في دول الساحل الأفريقي من حيث الأسباب والدوافع التي تؤدي الى ذلك ، التأثيرات والنتائج ، وجهود المنظمات المعنية لمعالجة الأزمة .

الهجرة في دول الساحل الافريقي .

من أنواع الهجرة المعروفة، الهجرة الطوعية وهي التي تتم بإرادة الشخص وإرادته الحرة، وتشير إلى المهاجرين الذين يغادرون أماكنهم وديارهم ويقيمون في أماكن أخرى للبحث عن فرص اقتصادية مثل العمالة والتجارة والتعليم.

أما الهجرة القسرية فتعني انتقال الأفراد بسبب النزاعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الانسان، أو المشاكل الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية.

ويقوم المهاجرون القسريون " اللاجئين " بالهرب من أماكن إقامتهم للحفاظ على أمنهم الشخصي، ولحماية أنفسهم وسلامتهم الجسدية من أي تهديد وشيك.

كما أن هناك فئة من اللاجئين القسريين يطلق عليهم اللاجئين البيئيين وهم الأشخاص الذين يتركون أماكنهم الأصلية لأسباب بيئية مثل الزلازل أو الجفاف أو التدهور البيئي الناجم عن الصراعات المسلحة والحروب، وغير ذلك.

ونجد أن معظم اللاجئين البيئيين هم من منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى التي تضم نحو ١٧ بلداً أفريقياً تبدأ من السنغال في غرب أفريقيا إلى شمال إريتريا في شرق أفريقيا والتي تعاني سكانها من التهديدات المرتبطة بتغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي الناجم عن الحروب الأهلية بالإضافة إلى الانقلابات التي تحدث بها.

أما فيما يتعلق بالنازحين داخلياً فهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص أجبروا على مغادرة منازلهم والفرار منها أو من أماكن إقامتهم لتجنب آثار النزاع المسلح وحالات العنف والكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الانسان ولم يقوموا بعبور حدود الدولة المعترف بها دولياً.



١. البلدان والمجتمعات المضيفة للاجئين

تعتبر أوغندا من أكبر البلدان المضيفة للاجئين في أفريقيا، حيث تستضيف على ما يزيد على مليون لاجئ من بلدان المنطقة، وقد سهل البنك الدولي إليها تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة، وذلك في إطار مشروع الإستجابة الإنمائية لتأثيرات النزوح القسري.

وتأتى دولة أثيوبيا ثاني أكبر بلدان أفريقيا استضافة للاجئين، فهي تستضيف نحو ٧٣٠ لاجئ من إريتريا والصومال وجنوب السودان.

وخلال عام ٢٠١٩ أصدرت إعلان اللاجئين المعدل والذي أتاح العمل في القطاع الرسمي والحصول على الخدمات الوطنية للرعاية الصحية والتعليم ، وأتاح للاجئين سبلاً للعيش خارج المخيمات.

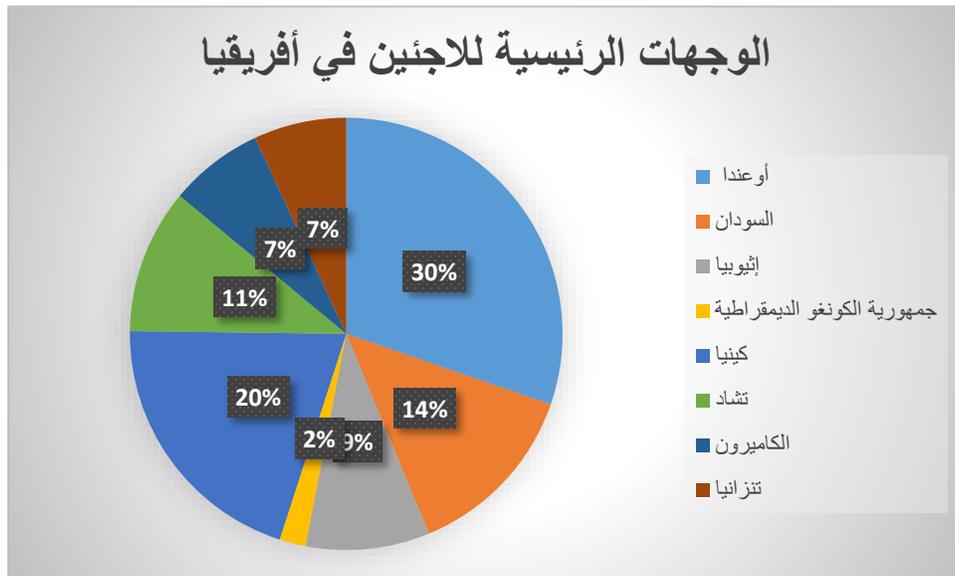
الوجهات الرئيسية للاجئين

في الحقيقة فإننا نجد أن ٨٢٪ من جميع اللاجئين تستضيفهم بلدان نامية، كما أنه لا يزال ثلاثة أرباع اللاجئين مشردين، وغالباً ما يستقر اللاجئون في المجتمعات المضيفة، وهي التي تضم بعضاً من أشد الطبقات أو الشرائح فقراً في بلدانهم، أو في مناطق نائية أو حدودية يجد فيها السكان صعوبات في الحصول على وظائف وخدمات عامة مناسبة وملائمة.

إن مسؤولية هذه المجتمعات المضيفة ضخمة وأخذة في الازدياد - واشتدت هذه المسؤولية أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). - ومن المرجح أن تُؤثر التداعيات الاقتصادية والإجتماعية على اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان النامية، متسببةً في تفاقم مواطن ضعفهم التي كانت قائمة من قبل، وزيادة اعتمادهم على المساعدات الإنسانية المنهكة.

وطبقاً لاجصائية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك ثمان وجهات للاجئين في أفريقيا كما يلي:

م	الدولة	العدد
١	أوغندا	١,٣٥٠,٥٠٤
٢	السودان	٥٩٩,٩٠٦
٣	إثيوبيا	٤١٢,٨٨٩
٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠٨٧,٥٣٧
٥	كينيا	٩٠١,٤٣١
٦	تشاد	٤٨٢,٤١١
٧	الكاميرون	٣١٤,٤٠٦
٨	تنزانيا	٣٠٨,٥٢٨



النزوح القسري في دول الساحل الأفريقي.

إن موجة النزوح الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي - والتي تشمل بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر - أدت إلى ارتفاع إجمالي عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار داخل بلدانهم في المنطقة إلى أكثر من مليوني شخص لأول مرة.

تعد البلدان التي تشكل منطقة الساحل من بين أقل البلدان نمواً في العالم وهي الآن بمثابة بؤرة لأزمة النزوح الأسرع نمواً على مستوى العالم، مدفوعة بسنوات من الهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات المتمردة المسلحة والعصابات الإجرامية.

يوجد حوالي ١١,٤٠٠ شخص (معظمهم من النساء والأطفال) فروا من منازلهم خلال الأسابيع القليلة الأولى من شهر يناير ٢٠٢١، وذلك في أعقاب الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة على بلدة كومبري ببوركينا فاسو والقرى المجاورة لها، كما أن أكثر من مليون من المهاجرين هم من بوركينا فاسو، حيث تضاعف تقريباً عدد الذين أجبروا على الفرار إلى أجزاء أخرى من البلاد بحثاً عن الأمان في عام ٢٠٢٠ وحده.

وخلال شهر يناير من عام ٢٠٢٠، نزح ما يقرب من ٧٠٠٠ شخص من منطقة "تيلابيري" بغرب النيجر إثر الهجمات الإرهابية، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) كما أشار تقرير مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) لعام ٢٠٢٠، إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً في بوركينا فاسو من ٥٦٠,٠٠٠ نازح عام ٢٠١٩ إلى ٨٣٨,٥٤٨ نازح عام ٢٠٢٠. وفي مالي من ٧٠,٠٠٠ نازح إلى ٢١٨,٥٣٦ نازح. وفي النيجر وصل عدد النازحين إلى ٢٢٦,٧٠٠ نازح.

(أ) النزوح داخلياً:

يزيد عدد السكان النازحين داخلياً في أفريقيا عن عدد السكان اللاجئين بهامش واسع، مما يخلق الحاجة إلى بذل جهود شاملة ومتضافرة لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي، من خلال نظم الإنذار المبكر، لتنفيذ تدابير في الوقت المناسب لمنع النزوح، ويحدث النزوح في بلد ما نتيجة للإرهاب أو الصراع أو الكوارث الطبيعية أو الظروف المناخية، وقد يتطلب تعاوناً عبر الحدود الوطنية لمنع أو التصدي له واعتمدت الدول الأعضاء لعام ٢٠٠٩ إتفاقية كمبالا لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا من أجل التصدي

بشكل شامل لمحنة النازحين داخلياً وهي تعترف بأن المسؤولية الرئيسية لمنع النزوح الداخلي، فضلاً عن حماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً تقع على عاتق السلطات الوطنية.

إن النزوح الداخلي في المنطقة التي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر "ازداد أربع مرات في عامين فقط"، إذ كان هناك ٤٩٠ ألف نازح داخلي في بداية عام ٢٠١٩. وأكثر من نصف النازحين في المنطقة من بوركينا فاسو.

ومنذ بداية العام، دفعت أعمال العنف في النيجر وبوركينا فاسو أكثر من ٢١ ألف شخص إلى مغادرة منازلهم والبحث عن ملاذ في بلدانهم، وفقاً للمفوضية السامية لشئون اللاجئين، في بوركينا فاسو، أدت سلسلة من الهجمات المسلحة، منذ ٣١ ديسمبر في منطقة كومبري والقرى المجاورة في شمال البلاد إلى نزوح أكثر من ١١ ألف شخص.

غالبية هؤلاء النازحين من النساء والأطفال الذين فروا خلال الليل، بعدما بدأ المهاجمون بإطلاق النار على بيوتهم. وانتقل النازحون إلى أماكن آمنة. ويجري إيواؤهم حالياً بين السكان المحليين في واهيغوا وبارغا الواقعتين على بعد ٣٥ كم من كومبري. وليس لغالبية النازحين مكان يأويهم وينامون في العراء ويحتاجون بشكل عاجل إلى مأوى ووسائل إغاثة وعناية صحية ومنشآت صحية مناسبة، وفق ما أكد البيان.

(ب) النزوح المطول

تشكل حالات النزوح المطولة تحديات خاصة للدول الأفريقية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية لفترات طويلة من الزمن وتصبح حالات النزوح مطولة عندما لا تعالج أسباب النزوح أو لا تزال دون، ونجد على سبيل المثال في حالات الصراع التي تمنع فيها حالات انعدام الأمن المستمرة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً المعرضين لخطر الحرمان المادي والاجتماعي والثقافي في أماكن المخيمات لفترات طويلة.

إن الوجود المطول لأعداد كبيرة من الأشخاص النازحين يمكن أن يؤدي إلى توترات مع المجتمعات المضيفة المحلية، والمنافسة على الموارد القليلة والتي تعد شحيحة، والتدهور البيئي وكراهية الأجانب. ويشكل في النهاية مصدراً للنزاع نفسه.

(ج) دو افع وأسباب النزوح والتهجير القسري في دول الساحل الأفريقي:

هناك أسباب عديدة للنزوح والتهجير القسري لسكان دول الساحل الأفريقي، منها أسباب بشرية، وأسباب غير بشرية، وتشمل الأسباب البشرية، (الصراعات المسلحة بين الدول التي بدأت منذ عصر ما بعد الإستعمار حتى وقتنا هذا تاركة ورائها مئات من الأشخاص بغير مأوى، النزاعات القبلية والعشائرية وشعور كل فئة بأحقية الإمتلاك المطلق عن غيرها، نظر بعض سكان الدول المجاورة للدول التي يها صراعات والتأثر بها ومن ثم البدء بالنظر أو بالفعل للاستقلال عن باقي الدولة، تقوم بعض الدول بالتدعيم المسلح أو بتأييد للصراعات أو الانقلابات في الدول التي بها هذه الصراعات وكذلك تدعيم الميليشيات، ضعف الدول وقوتها أدى لعدم السيطرة على الصراعات وتحجيمها، وبالتالي انتشارها في نواحي البلاد المختلفة، العنف المتزايد والإعتداءات من قبل الجماعات ضد فئات المجتمع المختلفة بأنواعه كافة، تعرض دلتا النيجر للجفاف والتلوث بسبب إستغلال حقول البترول هناك من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والحكومة، وأدى ذلك لتلوث الثروة السمكية هناك التي كانت مصدر الطعام والرزق لسكان هذه المنطقة، وقوع "شمال نيجيريا" في قبضة الجماعة الإرهابية "بوكو حرام"، مما أدى ذلك إلى نزوح السكان لداخل الدولة، ولقرى مجاورة.

وهناك أسباب غير بشرية والتي ما هي إلا نتائج مترتبة للأسباب البشرية على مر الأزمنة وتشمل (أزمة تناقص الموارد الغذائية في دول الساحل الإفريقي حيث شهدت الكثير من الدول أزمات غذائية وقحط مما أدى إلي النزوح والتهجير القسري لخارج الدولة أو لداخلها، الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والأعاصير التي تشكل تهديد بحدوث فيضانات قد تهلك الكثير من الجموع البشرية، إنتشار الأوباء أهمها فيروس "كوفيد-١٩" الذي شكل تهديد آخر لمواطني سكان دول غرب الساحل الأفريقي، التحديات التي نتجت عن إهمال الحكام لتنمية الدولة، وذلك أدى إلي ضعف البنية التحتية إذ وجدت، التلوثات البيئية والصرف الصحي وندرة وجود المياه، من الظواهر الطبيعية أيضاً التي أدت إلي هذا النزوح القسري، ندرة وجود المياه، حيث أن دول الساحل الأفريقي تعاني من جفاف.

يغادر سكان دول الساحل الإفريقي من منازلهم وقراهم نتيجة عددٍ من الأسباب، والتي منها الصراعات المسلحة، والعنف، والنزاعات المحلية على الأرض والموارد، وآثار التغيرات المناخية من الفيضانات والجفاف والتصحر. كالتالي

١- الهجمات الإرهابية: يتزايد وجود ونفوذ الجماعات المسلحة في جميع بلدان الساحل الإفريقي، حيث عملت هذه الجماعات على استهداف المدنيين واختطافهم أو قتلهم، وعلى تجنيد الأفراد بالقوة، ونهب الممتلكات، وفرض الحصار على القرى، وحرق المنازل، وتدمير سبل العيش لمجتمعات بأكملها. وقد سبب هذا الوضع موجات كبيرة من النزوح، فخلال السنوات الأخيرة فاقمت الجماعات المسلحة مثل "بوكو حرام" الوضع بتشريد آلاف السكان في شمال شرق نيجيريا.

٢- تداعيات التغير المناخي: تعاني منطقة الساحل الإفريقي من مواسم الجفاف المتكررة والتصحر وغيرها من آثار تغير المناخ، وتنعكس هذه الآثار على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وخسائر فادحة في إنتاج الغذاء، وانعدام الأمن الغذائي المرتبط بالأراضي الزراعية المتدهورة، وتقلص المراعي للماشية، وتناقص احتياطات المياه، وحطب الوقود، والموارد الطبيعية الأخرى. وكل هذه العوامل ساهمت في زيادة النزوح والذي يُعرف "بالنزوح المناخي".

٣- الصراعات الداخلية: يشهد إقليم الساحل الإفريقي العديد من الصراعات العنيفة ذات الخلفيات الإثنية والقبلية، والتي تُعد جميعها سبباً رئيسياً في تفشي ظاهرة النزوح. فعلى سبيل المثال، أدى الصراع المحلي بين الرعاة والمزارعين على الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر وتشاد إلى موجة كبيرة من النزوح. وهذه الصراعات تعقد من أزمة النازحين بطريق غير مباشر، حيث تضغط على الميزانيات الحكومية برفع مخصصات الاستجابة للتهديدات الأمنية المتزايدة، حيث اضطرت الحكومات في منطقة الساحل إلى زيادة نفقات قطاع الأمن بشكل ملحوظ على حساب معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين.

(د) تحديات النزوح الداخلي:

يواجه النازحون في منطقة الساحل الإفريقي تحديات عدة، من بينها: انعدام الأمن وانتشار العنف، والتحديات الإنسانية الواضحة للنزوح، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم القدرة على استيعاب النازحين في المجتمعات المضيفة في ظل ضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى التحديات اللوجستية التي تواجه عمل المنظمات المعنية بتقديم المساعدات للنازحين:

- ١- تمدد مساحات انعدام الأمن: فقد انتشر العنف من شمال مالي إلى منطقتي سيغو وموبتي في وسط البلاد ومنها إلى بوركينا فاسو والنيجر، حيث توجه الأعمال العدائية بشكل رئيسي نحو السكان المدنيين وقوات الأمن الوطنية. كما امتدّ الإرهاب في منطقة حوض بحيرة تشاد غرب إقليم الساحل الإفريقي من نيجيريا إلى الكاميرون ثم إلى النيجر وتشاد. وهذا الوضع يشير إلى زيادة محتملة مستقبلاً في مساحة المناطق التي يُضطر سكانها للنزوح نتيجة انعدام الأمن.
- ٢- تحديات الموارد: حيث يُشكل ارتفاع عدد النازحين داخلياً تحدياً خاصاً لبلدان الساحل في ظل عدم القدرة على استيعاب احتياجات النازحين، و تطور المظالم بين كل من النازحين والمجتمعات المضيفة، مما قد يؤدي إلى الصراعات وتفكك التماسك الاجتماعي بزيادة الضغوط على البنية التحتية وأنظمة الصحة والتعليم، واستنفاد الخدمات. بالإضافة إلى العقوبات السياسية والأمنية المتعددة.
- ٣- استمرار الارتفاع في معدلات النزوح في إقليم الساحل: لا تزال معدلات النازحين في ارتفاع مستمر، وذلك نتيجة استمرار الصراع، الأمر الذي يعني تفاقمًا حتميًا لمشكلاتهم المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن نازحين جددًا قد انضموا لنازحي إقليم الساحل في المناطق الشمالية بكلٍ من توجو وبنين وغانا وساحل العاج.

نتائج النزوح القسري والتهجير لسكان دول الساحل الإفريقي

١. الإنضمام للجماعات الإرهابية، فيرى بعض سكان دول الساحل الإفريقي أن ما باليد حيلة مع غسل المخ الذي تفعله هذه الجماعات والوعود بحياة كريمة من وجهة نظرهم، فيعد هذا كله مادة دسمة للسكان وإغراء شديد لهم للإنضمام.

٢. وجود أزمات على عاتق الدول المستضيفة لنازحين سكان الدول المجاورة لهم بوصفهم لاجئين، حيث أثبتت تقارير الأمم المتحدة لشتؤون اللاجئين أن هناك تقريباً ٢,٧ مليون شخص أجبروا على مغادرة المنطقة.
٣. إجبار الأطفال على ترك المدارس بسبب عدم وجود موارد مالية ومن ثم تجريدهم من حقوقهم الطفولية البريئة وجعلهم يحملون السلاح، والقتال، وممارسة العنف.
٤. إختلاط الجنسيات وعوائل تسيبهم نتيجة لنزوحهم لدول لا يعلمون عن لغتها أوثقافتها شىء، فيصبح أمامهم إختيارين أحدهم أسوء من الآخر إما العيش هكذا جسد يتحرك ينتظر الموت المحتم، أو الإنضمام لجماعات إرهابية.
٥. تعرض الكثير من النازحين للقتل والعنف مثل ما حدث في دولة " بوركينافاسو" عام ٢٠٢٠ م حيث تم قتل ٢٥ شخص وأصيب آخرون بجروح بالغة الخطورة.
٦. خلال النزوح ينتج عنه عمليات إختطاف من قبل الجماعات المختلفة في الدولة من أجل طلب المال وذلك يتم في المؤسسات غير المراقب عليها في الدولة وخاصة في المناطق الريفية والنائية.
٧. من نتائج النزوح القسري عرضة قوات حفظ السلام الدولي للموت، ففي ١٠ فبراير عام ٢٠٢١ تم إصابة نحو ٣٠ شخص في هجوم في "مالي" وفي منتصف يناير ٢٠٢١ تم قتل خمسة من القوات لحفظ المدنيين إزاء هجوم عنيف في "مالي".
٨. من نتائجه الكارثية وبالتأكيد لا مفر منه هو الموت، ففي عام ٢٠٢٠ م ، توفي الكثير نتيجة الهجرة عبر المحيط، فارين بحياتهم ليلقوا موتهم عرض البحر قبالة ساحل غرب أفريقيا.

النسب العالمية للأمم المتحدة بشأن النزوح القسري لسكان دول الساحل الإفريقي

أصدرت الأمم المتحدة تقارير بشأن النزوح القسري ونسبه. حيث أنه تصدرت هذه الدول (مالي، بوركينافاسو، النيجر) حالات النزوح ووصفهم التقرير ببؤرة النزوح القسري في المنطقة بأكملها.

أثبتت التقارير لعامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ أن:

- أكثر من ١,٥ مليون مشرد داخلي، و٣٦٥ ألف لاجئ، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- وفي تقارير لمنظمة برنامج الأغذية العالمي أظهرت أن ٧,٤ مليون شخص يعانون من نقص الأمن الغذائي نتيجة لهذه النزوحات القسرية.
- وصل عدد الأطفال الذي يحتاجون للمساعدات الإنسانية إلى ٧,٢ مليون طفل، بالإضافة إلى إغلاق أكثر من ٤٠٠٠ مدرسة في وجه حق تعليم هؤلاء الأطفال.
- في ١٧ فبراير ٢٠٢١ م تم إختطاف حوالي ٢٧ طالباً، وثلاثة موظفين و١٢ من كلية في ولاية النيجر وأفرج عنهم بعد ١٠ أيام.
- تشهد دولة نيجيريا عمليات إختطاف وعنف، حيث تعد أكثر الدول التي بها عمليات إختطاف وإعتداءات.
- وصل أكثر من ٧٦٦٠ لاجئاً نيجيرياً إلى "مارادي" في النيجر، ليصل العدد الإجمالي إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف نازح، فضلاً عن مواطنين النيجير النازحون داخل بلادهم.
- كشفت تقارير أن هناك نزوح حوالي مليوني شخص بسبب الكوارث الطبيعية.
- أظهرت تقارير الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك أكثر من ١٠٠ ألف نزاح داخلي سنوياً.
- وفي عام ٢٠٢١ وخلال شهرين فقط نزح ٢٠٠ ألف بناء على المفوضية للاجئين.

معالجة أزمة النزوح في دول الساحل الأفريقي

تأتي أهمية معالجة النزوح في منطقة الساحل للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الاستقرار، ومن المهم تهيئة الظروف للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية للمساعدة في إيجاد حلول للسكان النازحين، ويجب أن تقترن المساعدة الفورية باستثمارات كبيرة في سبل العيش والخدمات الاجتماعية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير أسس السلام في المنطقة:

١. استجابة وطنية: تعددت استجابات دول الساحل لمشكلة النازحين، حيث تضمنت تبني نظم جديدة للإسكان توفر أوضاعاً أكثر استقراراً للنازحين، وتُقلل من فرص الاحتكاك بينهم وبين

السكان الأصليين المستضعفين. فضلاً عن تعديلات تشريعية كانت مهمة من أجل تقنين أوضاع النازحين في العديد من المناطق، خاصة مع ضياع الأوراق الثبوتية للعديد منهم.

٢. استجابة إقليمية: وهي الجهود المبذولة للتغلب على التحديات المتعلقة بتنسيق السياسات، ورصد ومعرفة مواقع واحتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة لهم، وضمان عودة النازحين مرة أخرى، وتأمين استفادة النازحين من الخدمات والاستثمارات التنموية الجارية في المنطقة. ويمكن أن تساعد مراقبة النزوح في تحسين التحليل والتنبؤ بالظواهر الأخرى ذات الصلة، مثل أزمات الغذاء والإنتاج وانعدام الأمن الغذائي، فيما يُعرف بعمليات "مراقبة الحماية" والتي تتم في الإقليم بالتعاون مع مجلس اللاجئين الدنماركي (DRC)، ومفوضية اللاجئين والنازحين، و٢٠ جهة فاعلة من خلال ١٢ مشروعاً لمراقبة الحماية والتي تم تجربتها في بوركينافاسو ومالي والنيجر في منتصف إبريل ٢٠٢٠.

٣. استجابة دولية: وذلك من خلال تعزيز انخراط الهيئات الدولية المانحة والمتخصصة في قضايا النزوح، مثل مفوضية شؤون اللاجئين والنازحين التابعة للأمم المتحدة، والتي أعلنت احتياجها إلى ١٨٥,٧ مليون دولار لتوفير الحماية والمساعدة المنقذة لحياة اللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة في منطقة الساحل الإفريقي، ويشمل ذلك مبلغ ٩٦,٧ مليون دولار في الاحتياجات الأولية لعام ٢٠٢٠، و٢٩,٣ مليون دولار لتنفيذ تدابير الوقاية من فيروس "كورونا" المستجد والتعامل معه في مناطق النزوح، و٥٩,٧ مليون دولار إضافية لزيادة الاستجابة للطوارئ مع التركيز على المأوى ومواد الإغاثة الأساسية، والوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والتعليم والبيئة.

وفيما يتعلق بجهود المنظمات الحقوقية (الأمم المتحدة والمنظمات الدولية) للحد من كارثة النزوح القسري والتهجير لدول الساحل الأفريقي نجدها كالتالي :

١. قامت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة "أمينة محمد" ١١ نوفمبر ٢٠٢٠ بزيارة للإطلاع على حال اللاجئين نزحاً قسرياً في "شمال نيجيريا"، وكذلك خاطبت الفتيات بضرورة التسلح بالإيمان والعزيمة والإصرار لعمل أي شيء.

٢. إطلاق مركز "رصد النزوح الداخلي" تقرير حجم أزمة النزوح بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ ونوقشت لحل الكارثة ونشر الاستقرار في البلاد.
٣. المناقشة المستمرة من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وإعدادهم وسبل الحل غير المؤقتة، حيث ناشدت المنظمة في مطلع عام ٢٠٢١ المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات بالرغم من انخفاض تمويله وخضوعه لضغوطات من قبل الجماعات المسلحة وإغلاقهم للطرق.
٤. تحذيرات الأمم المتحدة من تزايد أخطار إنتشار فيروس "كوفيد-١٩" ونتائجه على تفاقم الكارثة ومن ثم تفاقم أزمة إنعدام الأمن الغذائي، حيث قامت المنظمة "الدولية للهجرة" و"برنامج الأغذية العالمي" بإجراءات وهي: (حماية النازحين والدول المضيفة لهم، الحرص على وصول الخدمات والمساعدات الإنسانية، وتحسين البيانات التي تبين حجم كارثة النزح القسري).
٥. جهود منظمة " الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)" من أجل الإفراج عن المختطفين في دول الساحل الأفريقي وخصوصاً دولة "نيجيريا" ذات نصيب الأسد في عدد ومحاولات الاختطاف على مستوى دول الساحل، بالإشتراك مع المنظمات الدولية من أجل مخاطبة الجماعات المسلحة لوقف العنف ضد الأطفال.
٦. تقديم المفوضية لشؤون اللاجئين للمساعدة في مراقبة الحدود، وكذلك ساهمت في نقل ١١ ألف لاجئ بعيداً عن الحدود إلى قرى يوجد بها مياه نظيفة، وخدمات صحية، وصرف صحي وكان هذا في الأشهر الأولى لسنة ٢٠٢١.
٧. دعا مجلس حقوق الإنسان في "جنيف" بمد يد العون للضحايا المفرج عنهم، و ذلك عن طريق إعادة تأهيلهم لإعادة صحتهم وروحهم للحياة من جديد وإتاحة خدمات تعليمية وصحية لهم. دعت "اليونيسيف" بالتعاون مع الخبراء من أجل رعاية الفتيات وإعادة دمجهم في المجتمع وذلك من خلال برامج للدعم النفسي والاجتماعي، مع إتخاذ جميع الإحتياطات من أجل عدم حصول هذه العمليات مره أخرى وفتح التحقيقات اللازمة من أجل الحد من عمليات الاختطاف لهن.

٨. مطالبة "مجتمع العمل الإنساني" بتوفير ٢,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ من أجل تقديم المساعدة نحو ١٥,٣ مليون شخص في دول "بوركينافاسو، مالي، النيجر، نيجيريا، تشاد، والكاميرون".
٩. نداء عاجل من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية الدول إلي تكثيف الجهود للقضاء على الاتجار بالبشر التي تؤدي للإعتداءات والوفاة لسكان الساحل الإفريقي.

أعمال الأتحاد الإفريقي ومنظماته:

١. في خلال إجتماعات المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢١ أعلن على تجديد موارد المساعدات الطارئة لمواجهة الجفاف والمجاعات التي تصيب أفريقيا بشكل عام، ودول الساحل الأفريقي بشكل خاص.
٢. طالب المجلس أيضاً البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لوضع خطط استراتيجية لتمويل تطعيم ٦٠٪ من سكان القارة ضد فيروس "كوفيد-١٩".
٣. دعا مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي الأمم المتحدة لعقد جلسة لبحث حلول من أجل منطقة الساحل الأفريقي، وأستنكر وصول مقاتلين أجانب للقارة الأفريقية، ودعا لأخذ إجراءات حاسمة بشأن الدول الدعامة لهذا القرار؛ حيث أنه يدعم الإرهاب.
٤. جهود مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الأفريقي من أجل من الإبادات الجماعية و دعم الحماية لدول الساحل من التعرض لكوارث طبيعية، وكذلك دعم السلام بها.

التوصيات

١. تعزيز جهود الإتحاد الإفريقي ومنظماته من أجل دعم أفضل لمشكلة دول الساحل، حيث ينصب الآن الإهتمام على الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا.
٢. توفير مخيمات على قدر من الإنسانية والخدمات التي تقدم للنازحين حياة شبة إنسانية لهم، وتوفير الأموال اللازمة من أجل توفير سبل تعليم لهم.



٣. تجميع جهود المنظمات الدولية والمحلية من أجل مناقشة شهرية لعدد من الدول المجاورة المتضررة إذ كان بها نزاح قسري أو إستضافة للنازحين.
٤. توفير لجان عالمية للمراقبة الشديدة للدول المساعدة للنازحين ولدولهم من أجل ضمان عدم وجود إمدادات خفية قد تكون سبب في تفاقم الكارثة.
٥. توفير عناصر أكثر لحفظ السلام في المنطقة، حفاظا على الأشخاص الذين يتعرضون لإعتداءات كل يوم.
٦. إنشاء مجموعات أهلية لحفظ الأمان فيما بينهم وإمدادهم من قبل لجان المراقبة بالمعونات والسلاح ، كنوع من اتباع وتعزيز شعور حماية أنفسهم ضد المعتدين، وكذلك التحصين المنيع للمدارس في دول الساحل وخصوصاً "نيجيريا" للحد من حالات الإختطاف التي تحدث للفتيات.